«الأنباء» تنشر خطة «المؤسسة» لمعالجة العجز.. إعادة جدولة توزيعات الأرباح المستحقة للدولة وتعديل أسس التحاسب المالي

16,4 مليار دينار عجز ميزانية «مؤسسة البترول» حتى 2025!

- مراجعة المحفظة الاستثمارية والنظر بإمكانية التخلص من الأنشطة والأصول غير المجدية
- «مؤسسة البترول» استردت 6,3 مليارات دينار فقط من الدولة.. مقابل إنفاق 21,9 ملياراً
- تراكم الالتزامات بـ 9,5 مليارات دينار خلافاً لقرارات «الأعلى للبترول» بالاحتفاظ بالأرباح
- 73,7 مليار دينار تدفقات نقدية خلال 5 سنوات.. تقابلها التزامات ضخمة وتوزيعات أرباح

مبنى مؤسسة البترول الكويتية المطل على شارع الخليج العربي (أحمد علي)

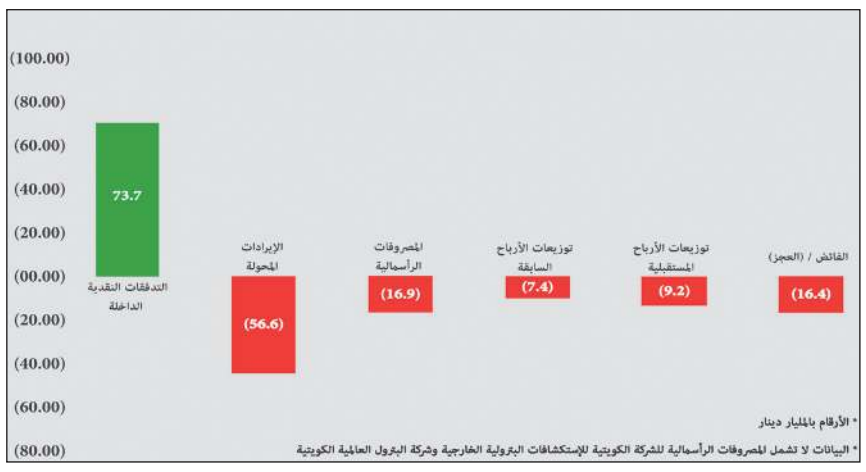

أحمد مغربي

كشفت مؤسسة البترول الكويتية ان العجز المالي في ميزانيتها حسب الخطة الخمسية من المتوقع ان يصل في نهاية السنة المالية الخامسة 2025/2024 إلى 16,4 مليار دينار عند الصرف على المصروفات الرأسمالية، وذلك من خلال تحصيل تدفقات نقدية داخلة تقدر بنحو 73,7 مليار دينار مع وجود العديد من الالتزامات تتمثل في 56,6 مليار دينار ايرادات محولة و16,9 مليار دينار مصروفات رأسمالية و7,4 مليارات دينار توزيعات ارباح سابقة الى الاحتياطي العام ونحو 9,2 مليارات دينار توزيعات ارباح مستقبلية ليصبح العجز المالي 16,4 مليار دينار. تلك الارقام التي صرحت بها «مؤسسة البترول» جاءت بناء على افتراضات تم استخدامها وفقا لسيناريوهات الاسعار المخفضة لأسعار برميل النفط الخام بنحو 39 دولارا للبرميل خلال الخطة الخمسية وتوزيع الارباح المستقبلية بدءا من سنة 2020/2019 بنسبة 90٪، علما بانه لم يتم افتراض أي اقتراض خارجي من قبل مؤسسة البترول.

ويأتي التخوف من ضعف الوضع المالي لمؤسسة البترول وانخفاض التدفقات النقدية نتيجة صدور قوانين بتوزيع أرباح المؤسسة لسنوات سابقة ومتفرقة خلافا لقرارات المجلس الأعلى للبترول مما ترتب عليها التزامات تصل الى 9,5 مليارات دينار على المؤسسة، وتأخر تنفيذ خطة الاقتراض لوجود العديد من المعوقات. ورغم حصول مؤسسة البترول على القرض الدوار بمبلغ اجمالي يصل الى 660 مليون دينار لتلبية احتياجات رأس المال العامل واستغلاله بالكامل والحصول على قرض أخر طويل الأمد بقيمة مليار دينار في أكتوبر 2020 من قبل البنوك المحلية وذلك لتغطية جزء من الاحتياجات الرأسمالية للمؤسسة وشركاتها التابعة خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا ان القروض لا تمثل 8٪ فقط من الخطة الموضوعة للاقتراض والبالغة 12 مليار دينار.

حلول مقترحة

وقالت «البترول» انها وضعت مجموعة من الحلول المقترحة لمعالجة العجز المالي المتوقع للسنة المالية الحالية والسنوات القادمة، حيث ان الاجراءات والجهود التي بذلتها المؤسسة وشركاتها التابعة لتقنين الصرف ومواجهة العجز لم تعالج العجز المالي بل ساهمت فقط في تقليل حجمه، لذا فإن المؤسسة تنظر حاليا في اتخاذ اجراءات اضافية اخرى لسد هذا العجز ويتطلب البعض منها وقف وتنسيق مع جهات الدولة.

واستعرضت «مؤسسة البترول» خطتها لمعالجة العجز المالي في إعادة جدولة توزيعات الارباح المستحقة للدولة على مدد أطول واقساط أقل والاتفاق على آلية توزيع الأرباح المستقبلية مما يساهم في تقليل الضغط على السيولة لدى المؤسسة، واستكمال الحصول على الموافقات اللازمة على نتائج الدراسة الخاصة بتعديل أسس التحاسب المالي بين المؤسسة والدولة عن نشاط استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز داخل الكويت والعمل على تنفيذ المرحلة الثانية لوضع الاجراءات اللازمة لتطبيق مخرجات الدراسة، والاستمرار في انتهاج سياسة تقنين وترشيد المصروفات وتعظيم الايرادات.

وتنوي «البترول» مراجعة المحفظة الاستثمارية والنظر في امكانية التخلص من الانشطة والاصول غير المجدية أو ذات العوائد المنخفضة بالكامل او جزئيا والدخول في مشاركات مع مستثمرين ذوي سمعة عالمية مرموقة لتنفيذ بعض المشاريع المستقبلية.

نشاط المؤسسة

وتمارس المؤسسة الأنشطة والعمليات النفطية داخل وخارج الكويت، فيما يتعلق بنشاط استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز داخل الكويت فهي تقوم بدور المشغل كون النشاط مملوك للدولة وتمول المؤسسة عملياته التشغيلية والرأسمالية من مواردها الذاتية، ثم تقوم المؤسسة بشكل شهري بتحويل الايرادات النفطية الناتجة عن النشاط بعد خصم تكاليف الانتاج التشغيلية وهامش الربح المحدد للمؤسسة نظير قيامها بتسويق النفط الخام والغاز.

أما التكاليف الرأسمالية لهذا النشاط فان مؤسسة البترول الكويتية تسترد الأموال التي تستثمرها في تمويل مشاريع هذا النشاط من خلال قسط استهلاك سنوي وعلى مدى زمني طويل يصل الى حوالي 25 عاما، كما يتم تعويضها نظير استثمار أموالها في هذا النشاط دون عائد بفوائد التمويل المستردة والتي تقدر بمتوسط نسبة تتراوح بين 3ـ4٪.

وأنفقت مؤسسة البترول منذ إنشائها وحتى السنة المالية 2020/2019 على نشاط الاستكشاف والانتاج داخل الكويت مبلغ 21,9 مليار دينار بينما لا يتجاوز ما تم استرداده من الدولة مبلغ 6,3 مليارات دينار اي ما نسبته 29٪.

11,2 مليار دينار للاستكشاف والإنتاج

ذكرت «مؤسسة البترول» أن نقص السيولة المالية قد يؤدي إلى إلغاء وتأجيل مشاريع تحت التنفيذ وهو الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الحصة السوقية في العالم والغاء عقود بعض العملاء وانخفاض الايرادات النفطية العائدة للدولة في حال توزيع الارباح خلال الخمس سنوات القادمة وعدم الصرف على نشاط الاستكشاف والانتاج بحوالي 11,2 مليار دينار لمدة 5 سنوات. ورصدت «البترول» الانعكاسات السلبية لنقص السيولة في التالي:

1 ـ التأثير على سلامة المكامن النفطية.
2 ـ انخفاض معدلات انتاج النفط الخام.
3 ـ اهتزاز ثقة المقاولين الاجانب في السوق الكويتي.
4 ـ صعوبة الوفاء بالالتزامات الرأسمالية مع الشريك السعودي في المنقطة المقسومة.
5 ـ نقص كميات الغاز لمحطات الكهرباء واستيراد كميات اضافية من الغاز المسال.
6 ـ تشغيل المصافي بأقل من طاقتها التكريرية.
7 ـ عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع المقاولين وتوقفهم عن العمل.

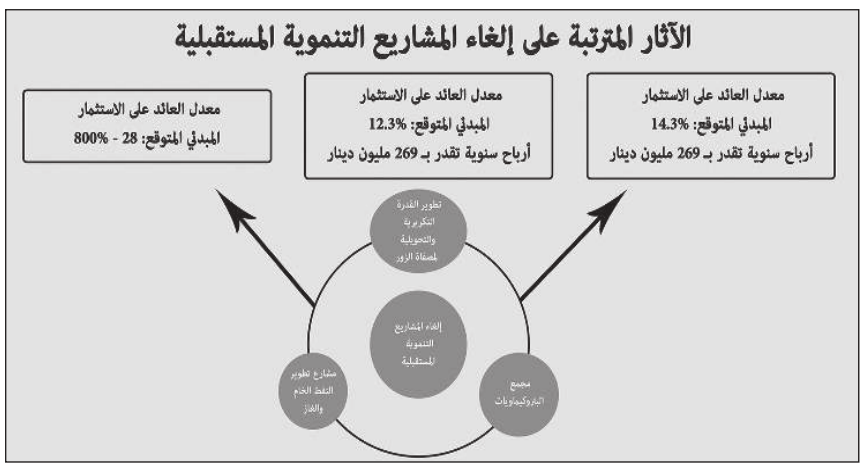

خلال شهر مايو الماضي.. مسجلة مشتريات قوية على أسهم البنوك وتعويض بيع الأجانب 100 مليون من أسهم «الخليج»

صناديق الاستثمار عوضت مبيعات الأجانب.. وعززت مشترياتها القيادية

- «بيتك» الأكثر جذباً لمديري الاستثمار.. 17 صندوقاً زادت من استثماراتها في السهم
- أصول 22 صندوقاً استثمارياً تتخطى إجمالي قيمتها 900 مليون دينار بنهاية مايو

علاء مجيد

جاءت تحركات مدراء الاستثمار الانتقائية خلال شهر مايو وسط استمرار الاتجاه الصاعد للصناديق الاستثمارية والمكاسب الكبيرة التي حققتها الصناديق التقلدية والاسلامية لتزداد المكاسب بشكل كبير منذ بداية العام كما تزامن ذلك مع المكاسب التي حققتها البورصة الكويتية خلال شهر مايو والتي بلغت قيمتها نحو 110 ملايين دينار بالتزامن مع ارتفاع مؤشرات البورصة حيث حقق مؤشر السوق العام ارتفاع بـ0,41٪ ومؤشر السوق الأول بـ1,27٪. وتأتي هذه المشتريات من قبل مديري الاستثماري بالمخالفة لسياسة الاجانب البيعية حيث حقق الاجانب صافي بيع في تعاملاتهم بالبورصة الكويتية خلال شهر مايو بقيمة 9,51 مليون دينار (ما يعادل 31,6 مليون دولار). وخلال شهر مايو حققت اغلب الصناديق الاستثمارية بالبورصة الكويتية مكاسب تخطت عوائدها مكاسب السوق الأول حيث وصلت عوائد الصناديق خلال مايو الى 2,7٪.

ارتفع صافي أصول 22 صندوقا استثمارية تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية بأكثر من 10ملايين دينار كويتي (ما يعادل 33,2 مليون دولار) ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق الى 900,7 مليون دينار بنهاية مايو بالمقارنة مع 890,7 مليون دينار بنهاية ابريل الماضي وبارتفاع قدره 1,1٪. وقد سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بنك الخليج في كافة الصناديق الاستثمارية البالغ عددهم 3 صناديق كما شهد شهر مايو دخول السهم إلى قائمة أكبر الاستثمارات لدى صندوقي صناديق كامكو الاستثماري ووفرة للاسهم وقابل ذلك بيع الأجانب نحو 100 مليون سهم من أسهم البنك بعد خروج سهم البنك من مؤشر MSCI الرئيسي.

تباينت استراتيجية مديري الصناديق تجاه الاستثمار في الاسهم لشهر مايو الماضي حيث فضل الكثير منهم زيادة المراكز وخاصة في اسهم بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي «بيتك» واجيليتي وبنك الخليج وبنك بوبيان وبوبيان للبتروكيميات بينما اتجه القليل من مديري الاستثمار الى خفض المراكز في سهم زين وذلك بحسب الرصد الذي قامت به وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» لتغير قائمة أكبر الاستثمارات للصناديق الاستثمارية التي تركز على الاستثمار بالأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية. وقد زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك الكويت الوطني «وطني» من خلال 9 صناديق استثمارية مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية لحصتهم في البنك خلال شهر مايو الماضي.

وسيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» اكبر البنوك الاسلامية في الكويت من خلال الارتفاع ل 17 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية لحصتهم في البنك خلال شهر مايو الماضي. كما زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم اجيليتي من خلال زيادة الوزن النسبي في 11 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في 9 صناديق لحصتهم في السهم خلال شهر مايو الماضي وشهد شهر ابريل دخول سهم الشركة بقائمة أكبر الحيازات في 3 صناديق استثمارية جديدة وهي: «الرؤية» و«الهدي الاسلامي» و«ثروة الاستثماري».

بينما خفض مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم زين من خلال انخفاض الوزن النسبي في 11 صندوق استثماري مقابل الارتفاع في 8 صناديق استثمارية وشهد شهر مايو خروج السهم من قائمة أكبر الاستثمارات بصندوقين وهما «ثروة الاستثماري» و«كامكو الاستثماري». كما سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بنك بوبيان من خلال ارتفاع الوزن النسبي في 9 صناديق التي يستثمر بها خلال شهر ابريل مقابل الانخفاض في 3 صناديق استثمارية وشهد شهر مايو دخول السهم لقائمة أكبر الاستثمارات بصندوقين جدد وهما «ثروة الاستثماري» و«الوطنية الاستثماري».

مراكز جديدة

تباينت استراتيجيات استثمار شركات الاستثمار وادارة الاصول تجاه الاستثمار في الاسهم وجاءت على النحو التالي:

- الكويتية للاستثمار: تظهر قائمة اكبر الاستثمارات خلال مايو الماضي لصناديق شركة الكويتية الاستثمار زيادة الاستثمار بشكل واضح في اسهم كل بنك الكويت الوطني «وطني» وبيت التمويل الكويتي «بيتك» وأجيليتي وزين وبنك بوبيان وبوبيان للبتروكمياوت.
- كامكو إنفست: قامت صناديق شركة كامكو إنفست بزيادة الاستثمار في سهم وطني وبيتك وأجيليتي وزين وبنك بوبيان وبنك الخليج.
- وفرة للاستثمار: اتجهت السياسة الاستثمارية للذراع الاستثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الى زيادة الاستثمار بشكل واضح في سهم وطني وبيتك وزين وأجيليتي وبوبيان للبيتروكمياويات وبنك الخليج وهيومن سوفت القابضة.
- المركز المالي: اتجهت صناديق المركز المالي الكويتي الى زيادة الاستثمار في أسهم كل من بنك الكويت الوطني وبيتك واجيليتي وزين واهلي المتحد وبنك بوبيان وبوبيان للبتروكيماويات.